GENERAL FISHERIES COMMISSION FOR THE MEDITERRANEAN

COMMISSION GÉNÉRALE DES PÊCHES POUR LA MÉDITERRANÉE

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

الدورة السابعة والثلاثون للهيئة

سبليت، كرواتيا، 13–17 مايو/ أيار 2013

في انتظار اتخاذ قرار حول إدارة طاقة الصيد في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (النسخة المنقحة)

معلومات أساسية

1– قدّمت في الدورة السادسة والثلاثين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (14–19 مايو/أيار 2012، مراكش، المغرب) مسودة "خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد في منطقة عمل الهيئة (الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/Inf.11). ووضعت هذه المسودة عقب عدة اجتماعات ومناقشات فنية بين أعضاء الهيئة عقدت منذ عام 2010، بما في ذلك حلقتا عمل كرستا لقضية طاقة الصيد (عقد كلاهما في روما في فبراير/شباط وسبتمبر/أيلول 2010 بالترتيب). وأعدت الوثيقة على أساس خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لإدارة طاقة الصيد، مع مراعاة قرارات الهيئة ذات الصلة، بما في ذلك التوصية رقم GFCM/34/2010/2 بشأن إدارة طاقات الصيد. وشملت المسودة المقدّمة في مراكش إجراءات محددة وأنشطة وأطر زمنية متوافقة أيضا مع التوجيهات التي وضعتها اللجنة العلمية الاستشارية في دورتها الرابعة عشرة (20–24 فبراير/شباط، صوفيا، بلغاريا) التي شجعت الهيئة على البدء بوضع خطة عمل إقليمية لمعالجة قضايا إدارة طاقة الصيد.

2– وعقب المناقشات التي دارت في الدورة السادسة والثلاثين للهيئة، اتفق المشاركون على ضرورة وضع أداة لتنظيم إدارة طاقة الصيد في منطقة عمل الهيئة. غير أن عدداً من المشاركين أشاروا إلى ضرورة تحسين مسودة "خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد في منطقة عمل الهيئة"، وإلى بعض القيود في البلدان الأعضاء في الهيئة، لا سيما فيما يتعلق بتجميد الأساطيل التي لم تطوّر بعد بالكامل/أو التي هي في طور التطوير. وبناء على ذلك، أوصى المشاركون بأن تنقح أمانة الهيئة المسودة وتقدّم نسخة جديدة للنظر فيها في الدورة السابعة والثلاثين للهيئة (13–17 مايو/أيار، سبليت، كرواتيا).

3- وأدرجت أمانة الهيئة في المسودة ملاحظات أدلت بها بلدان أعضاء في الهيئة كما وردت في الدورة السادسة والثلاثين، وأجرت تنقيحات إضافية نتيجة التواصل مع إدارة مصايد الأسماك في المنظمة بشأن هذه المسألة. ومن وجهة نظر رسمية، ارتأت أمانة الهيئة أنه من المناسب إعادة ترتيب فقرات المسودة لغرض انسياب النص ولضمان اتساقه مع قرارات الهيئة القائمة. ولذلك، اعتبر من المناسب أن يترك لأعضاء الهيئة القرار بشأن طريقة اعتماد المسودة المنقحة (أي كتوصية، أو قرار أو مقرر آخر). ويرد نص المسودة المنقحة أدناه.

المسودة

إنّ الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إذ تذكر أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة هي تشجيع تنمية الموارد البحرية الحيّة وصونها وإدارتها بصورة رشيدة واستخدامها على النحو الأفضل؛

وإذ تذكر أيضاً أن إعلان المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالتنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، عقد في البندقية، إيطاليا، يومي 25 و26 نوفمبر/تشرين الثاني 2003؛

وإذ تلاحظ خطة العمل الدولية لإدارة طاقة الصيد التي وضعت في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التي تدعو الدول إلى التعاون، حسب الاقتضاء، من خلال منظمات أو ترتيبات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من أشكال التعاون، بهدف ضمان الإدارة الفعالة لطاقة الصيد؛

وإذ تقر التوصية GFCM/33/2009/3 حول تنفيذ المصفوفة الإحصائية في إطار المهمة 1 للهيئة، والتوصية GFCM/33/2009/5 حول إنشاء سجل إقليمي للأساطيل، والتوصية GFCM/33/2009/6 حول إنشاء سجل للسفن التي يتجاوز طولها 15 متراً والمرخص لها بالعمل في منطقة عمل الهيئة العامة، والتوصية GFCM/34/2010/2 حول إدارة طاقة الصيد؛

وإذ ترى أنه وفقاً لمشورة اللجنة العلمية الاستشارية التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، يعتبر معظم مخزونات أسماك السطح وأسماك القاع معرضاً لاستغلال مفرط، وترتفع بالنسبة إلى بعضها مخاطر الصيد الجائر، وتتطلب الإدارة المستدامة اتخاذ تدابير تهدف إلى السيطرة على جهود صيد الأسماك أو تخفيضها من 10 في المائة وصولاً إلى 40 في المائة وأكثر؛

وإذ تؤكد أنه في الحالات حيث لا تتوفر المعلومات العلمية حول حالة مصايد الأسماك والموارد البحرية المستغلة، لا بد من اعتماد نهج تحوطي؛

وإذ تقر أن أي قيد ممكن على قدرة الأسطول على المستوى الإقليمي لا يمنع أو يعوق نقل قدرة أسطول صيد الأسماك من عضو في الهيئة إلى آخر ومن منطقة جغرافية فرعية إلى أخرى، شريطة أن يبقى استغلال مصايد الأسماك المستهدفة مستداماً وألا يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة الإجمالية؛

تعتمد/تقرر

التعاريف

"**القدرة**": تقدير قائم على أساس المدخلات (أي أعداد السفن، وحجمها (العرض، الطول الإجمالي)، وقوة المحرك (كيلووات)، أو تقدير قائم على أساس المخرجات (أي الحد الأقصى للصيد المحتمل أو النتيجة التي يمكن تحقيقها لو أن الإنتاج لا تحده سوى عوامل ثابتة). وأقله، يجب أن يستخدم عرض السفينة و/أو قوة المحرك كمعيار مشترك لتحديد القدرة.

"**طاقة الصيد**": حمولة سفينة الصيد حسب عرضها و/أو المجموعة الإجمالية المسجلة وقوة المحرك بالكيلووات. ويحدد مستوى طاقة الصيد لكل بلد من البلدان الأعضاء في الهيئة على أنه مجموع السفن محدداً بالحمولة (عرض السفينة و/أو المجموعة الإجمالية المسجلة) وقوة المحرك (كيلووات).

"**القدرة المفرطة**": من حيث المدخلات، يقصد "بالقدرة المفرطة" توفّر أكثر من الحد الأدنى للأسطول والجهد اللازمين لتحقيق مستوى إنتاج محدد (مثل كمية المصيد)؛ ومن حيث المخرجات، يقصد بالقدرة المفرطة أن الحد الأقصى لمستوى المصيد الذي يمكن لصياد سمك تحقيقه انطلاقاً من مستويات محددة من المدخلات (مثل الوقود، وكمية معدات الصيد، والجليد، والطعم، وقوة المحرك، وحجم السفينة) يتجاوز المستوى المطلوب من المصيد.

المبادئ

تنطبق المبادئ التالية على إدارة طاقة الصيد:

الإدارة المسؤولة من أجل استغلال مستدام: تتم مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير المتخذة لمعالجة القدرة المفرطة، بما في ذلك تلك التي توقف أنشطة الصيد وتحد من طاقة الأسطول. والوصول المفتوح إلى مصايد الأسماك ليس بالخيار المتوافق مع الاستغلال المستدام لمصايد الأسماك.

طاقة الصيد الإجمالية: تحدد مستويات طاقة الصيد الإجمالية في منطقة عمل الهيئة على أساس الخطط القطرية لإدارة طاقة الصيد والمشورة العلمية.

طاقة الصيد المثلى: تعكس الطاقة المثلى في كل من مصايد الأسماك التوازن بين الاستغلال المستدام الاقتصادي والبيولوجي.

قياس القدرة: يضمن أعضاء الهيئة التنفيذ الناجح والكامل للسجل الإقليمي للسفن ويستخدمون وحدات قياس طاقة الصيد الإقليمية المحددة في التوصتين GFCM 33/2009/5 وGFCM 34/2010/2 ، على التوالي.

نهج الإدارة القائمة على النتائج: يسعى أعضاء الهيئة إلى تطبيق نهج إدارة قائمة على النتائج فيما يتعلق بإدارة طاقة الصيد.

الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل: لا ينبغي أن تؤدي الربحية على المدى القصير إلى استثمارات تقوّض الكفاءة الاقتصادية الطويلة الأمد.

السلامة: لا تحول إدارة طاقة الصيد دون النظر في قضايا مثل السلامة، بما في ذلك تصميم السفن، وحجمها، وقدرتها على صيد الأسماك، فضلاً عن أفضل الممارسات في مناولة الأسماك والنظافة والجودة مع ضمان عدم زيادة طاقة الصيد الإجمالية.

التكنولوجيات الجديدة: تراعي إدارة طاقة الصيد دمج تكنولوجيات دائمة التطور وسليمة بيئياً لصيد الأسماك في جميع مصايد الأسماك في منطقة عمل الهيئة.

التكامل والتماسك والاتساق: يعمل أعضاء الهيئة على ضمان تكامل الجهود المبذولة لمعالجة مسألة إدارة طاقة الصيد، وتماسكها واتساقها مع الأنشطة والإجراءات والالتزامات الدولية الحالية، بما في ذلك نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك.

المرونة والقدرة على التكيّف والشفافية والمساءلة: إنّ مبادئ المرونة والقدرة على التكيّف والشفافية والمساءلة هي عناصر أساسية لخطط إدارة طاقة الصيد.

الهدف

توفّر الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، مع مراعاة المشورة العلمية من اللجنة العلمية الاستشارية، التوجيهات اللازمة لتطوير الإجراءات على المستوى القطري من أجل إدارة طاقة الصيد وتنفيذها لترشيد إدارة طاقة الصيد على المستوى الإقليمي.

الإجراءات على المستوى القطري

تتوفّر لأعضاء الهيئة والأطراف غير المتعاقدة المتعاونة الإجراءات التالية لإدارة طاقة الصيد (لن تخل هذه الإجراءات بالتدابير الإضافية أو الأكثر صرامة المتخذة أو التي ستتخذ لإدارة الأساطيل القطرية والحد منها ومن شأنها أن تراعي التدابير القائمة في مختلف البلدان الأعضاء في الهيئة):

- مراعاة مشورة اللجنة العلمية الاستشارية حول المستويات الحالية لطاقة الصيد والخيارات القائمة للمستويات المرجوة لهذه الطاقة، بما في ذلك وفقاً للمجموعة الإجمالية المسجلة، فيما يتعلّق بتجزئة الأسطول، ونوع الصيد، والأنواع ومعدات الصيد.

- تنفيذ برامج الحد من الطاقة حيث تتوفر الأدلة على الطاقة المفرطة، بما يتفق مع تطبيق النهج التحوطي.

- استخدام وحدات قياس طاقة الصيد الإقليمية، كما هي محددة في التوصية GFCM 33/2009/5.

- تقييم آثار التحديث، وممارسات صيد الأسماك الجديدة، والتطورات التكنولوجية على إدارة طاقة الصيد. وفي الحالات التي يتم فيها تنفيذ برامج تحديث الأساطيل، تقديم الأدلة إلى أمانة الهيئة على عدم زيادة الطاقة الإجمالية.

- النظر في استخدام نظم مصايد الأسماك القائمة على التراخيص في حالات مناطق حظر الصيد، على سبيل المثال وليس الحصر.

- تجميد طاقة الصيد في مستويات تتوافق مع التوصية 34/2010/2 على أساس سجلات السفن في الهيئة وبالإشارة إليها. وفي حال كان لطرف غير متعاقد متعاون أسطول قديم/أو كان في طور تطوير أسطوله/أو كان يواجه مشاكل هيكلية، ينبغي له أن يبلغ أمانة الهيئة على وجه السرعة بالحالة التي أعاقت تجميد طاقة الصيد وفق المستويات المحددة.

- النظر في إمكانية اللجوء إلى بعض القيود أو آليات أخرى لتفادي التأثيرات السلبية المتأتية عن نقل طاقة الصيد من وحدة تشغيلية إلى أخرى، وهو ما يعرّض استقرار التنوع البيولوجي إلى الخطر.

- مع مراعاة الحفاظ على طاقة الصيد الإجمالية، يمكن للأطراف غير المتعاقدة المتعاونة المعنية نقل سفن الصيد التي يتجاوز طولها 15 متراً من منطقة جغرافية فرعية إلى أخرى. وتنظر الهيئة في تقييم مسألة طاقة الصيد للسفن التي لا يتجاوز طولها 15 متراً، بما في ذلك في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

وسيجري وضع آلية لرصد مستويات طاقة الصيد، من خلال السجلات الإقليمية لسفن الصيد ومخططات أخرى لجمع البيانات من خلال جملة أمور. ولهذه الغاية، ستكون أمانة الهيئة مسؤولة عن تحديث المستويات الحالية لطاقة الصيد في البلدان الأعضاء في الهيئة، وعرضها.

وستعمد الهيئة، من خلال لجنة الامتثال التابعة لها، لرصد تنفيذ هذه الإجراءات من خلال تقارير سنوية ترفعها الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة. وستنظر في إمكانية تحديث/تطوير هذه الإجراءات كل ثلاث سنوات، من خلال جملة أمور منها التوصيات الملزمة وفي ضوء أي تدابير إدارية إضافية يمكن أن تكون اعتمدت في هذه الأثناء.

ترشيد إدارة طاقة الصيد على المستوى الإقليمي

يسهّل ترشيد إدارة طاقة الصيد على المستوى الإقليمي من خلال استخدام الأدوات المالية والفنية والإدارية والتشريعية المتاحة.

الأدوات المالية

تستخدم الأدوات المالية بحذر علماً أن المساعدات، وإن اعتبرت "جيّدة"، يمكن أن تخلق حوافز لزيادة طاقة الصيد بدلاً من خفضها. وينبغي تشجيع الجهود الرامية إلى سحب الاستثمارات في قطاع مصايد الأسماك عندما تصير الطاقة المفرطة والاستغلال المستدام مصدر قلق.

تضمن أي أداة مالية مصممة للمساعدة على الحد من الأساطيل انخفاضاً مفيداً من طاقة الأسطول مع مراعاة واقع أن التطورات التكنولوجية المستمرة يؤدي بدوره إلى زيادة قدرات الصيد.

لا تؤدي المساعدة المالية من الأموال العامة لإدارة طاقة الصيد في أي ظرف من الظروف إلى الزيادة في طاقة المصيد أو في قوة محركات سفن الصيد. ومع ذلك، يمكن أن تسهم المساعدة المالية العامة في تحسين السلامة على متن السفن، وفي ظروف العمل، والنظافة، وجودة المنتجات، وتوفير الطاقة، وتحسين الانتقائية في الصيد شريطة ألا تؤدي إلى زيادة قدرة السفن على صيد الأسماك. ولا ينبغي منح أي مساعدة عامة لبناء سفن صيد الأسماك أو زيادة مخزونات الأسماك في السفن.

ويسمح بالاستثمارات/المساعدات المالية من الصناديق الخاصة للعمل فقط ضمن إطار إدارة مصايد الأسماك المنظمة المصممة لضمان الاستغلال المستدام ورصده على أساس المشورة العلمية والإدارة الرشيدة.

الأدوات التقنية

سيتم وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس طاقة الصيد بهدف تقييم التوازن بين طاقة الأسطول وفرص صيد الأسماك.

ستراعي إدارة طاقة الأسطول كفاءة معدات صيد الأسماك والمعدات الإلكترونية، مثل تلك المستخدمة للكشف عن الأسماك.

يدعم إدارة طاقة الصيد جمع البيانات على المستوى القطري فيما يتعلق بحالة المخزونات المختلفة – وخاصة المخزونات المشتركة.

يدعم رصد طاقة الصيد استخدام الأدوات القائمة، مثل السجلات، والنظم الخاصة بمساعدات المصيد، ونظم رصد السفن، حسب الاقتضاء.

الأدوات الإدارية والقانونية

سيتم تنسيق السياسات والأطر التنظيمية لدى الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة المتعلقة بإدارة طاقة الصيد، بما في ذلك على أساس قرارات الهيئة ذات الصلة فيما يتعلّق بإدارة طاقة الصيد وتدابير إدارية أخرى ذات الصلة، مثل الإغلاق المؤقت لمصايد الأسماك لفرض قيود أخرى على الجهود.

سيتم وضع نظام شفاف للدخول/الخروج ينطبق على الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة بهدف تجنب الزيادات المستقبلية في طاقة الصيد الإجمالية.

ستعتمد تدابير لتجميد طاقة الصيد، عند الضرورة، على أساس الأدلة العلمية، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

تنظيم الإنشاءات الجديدة واستيراد سفن الصيد

في حالات استثنائية حيث تشير الأدلة العلمية إلى فرص صيد جديدة ومستدامة، مع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة والشواغل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، يمكن السماح بإنشاءات جديدة و/أو استيراد سفن، إلا أنه سيتم ضمان امتثال جميع المنشآت الجديدة لقرارات الهيئة من قبل السلطات المختصة وأن يتم إبلاغ أمانة الهيئة بها.

وفي الحالات حيث لا تتاح فرص صيد جديدة لكن ثمة رغبة في منشآت جديدة أو في استيراد سفن، يكون نظام الرقابة على النحو التالي:

- ينبغي أن يكون لجميع المنشآت الجديدة تصاريح رسمية؛

- للترخيص بمنشآت جديدة أو بالاستيراد، من الضروري إلغاء أو سحب من السجل الحمولة نفسها والقوة نفسها المنوي بناؤها أقله. وينبغي إعطاء الأولوية للحالات التي تسمح بنقل الطاقة من أجزاء الأسطول حيث هناك الطاقة مفرطة؛

تكون حمولة السفينة الجديدة وقوتها مساويتين لحمولة السفينة (السفن) التي ألغيت من سجل السفن النشطة (أي السفن المسجلة والتي تصطاد حالياً) وقوتها أو أقل منهما.

وتنقل تراخيص الصيد الممنوحة للسفن الملغاة من السجل إلى السفن البديلة، مع مراعاة أنّ "وحدة السفن" غير القابلة للتجزئة تشمل نقل الحمولة زائد القوة زائد رخصة الصيد.

تنمية القدرات البشرية لإدارة طاقة الصيد

سيتم وضع برامج تواصل وتوعية مرتبطة بإدارة طاقة الصيد بين أصحاب المصلحة والجمهور العام لزيادة المعرفة بمشاكل الطاقة المفرطة.

ويدعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المرأة ومصايد الأسماك، الوصول إلى المعلومات والتعليم. وينبغي تشجيع التنويع من قبل الصيادين العاملين في أنشطة غير صيد الأسماك.

وتشجع الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة على التماس المساعدة في رصد طاقة الصيد وفي وضع خطط العمل القطرية وتنفيذها لإدارة طاقة الصيد.